S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/962
19 November 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

التقرير المرحلي العشرون للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٧١ (١٩٩٦) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦، الذي قرر المجلس فيه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وهو استكمال للتطورات التي استجدت في ليبريا منذ تقريري السابق المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (S/1996/858 و Add.1)، كما أنه يتضمن توصيات بشأن دور البعثة في المستقبل.

ثانيا - الجوانب السياسية

٢ - تجدر الإشارة إلى أن الجدول الزمني المنقح لتنفيذ اتفاق أبوجا يتضمن القيام بعمليات تقييم دورية من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والبعثة، وممثلي مجتمع المانحين، والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية. وانعقد أول اجتماع تقييم في مونروفيا يومي ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ برئاسة الزعيم توم إيكيمي، المبعوث الخاص لرئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ووزير خارجية نيجيريا.

اجتماع لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

٣ - عرضت استنتاجات وتوصيات فريق التقييم على لجنة التسعة المعنية بليبريا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي اجتمعت في مونروفيا يومي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وحضر الاجتماع الدول الأعضاء في اللجنة، ومنها بنن وبوركينا فاصو والسنغال وغامبيا وغانا وغينيا وكوت ديفوار ونيجيريا، فضلا عن سيراليون وليبريا ومالي والنيجر. ومع أن توغو دولة عضو في لجنة التسعة، فإنها لم توفد ممثلا عنها إلى الاجتماع. كما حضر الاجتماع ممثلي الخاص، السيد أنطوني إنياكي؛ والشخصية البارزة لمنظمة الوحدة الأفريقية لشؤون ليبريا، القس كنعان بنانا؛ والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، السيد ادوارد بنيامين؛ ومبعوث الولايات المتحدة الأمريكية الخاص لليبريا، السفير هاورد جيتر؛ وعدد من كبار المسؤولين بحكومتي فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فضلا عن ممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الخاص الجديد لليبريا، السفير بالارابي تافاوا باليوا (نيجيريا).

211196 201196 201196 96-32751

٤ - وأعربت اللجنة عن رأي مؤداه أن الحالة في ليبريا قد تحسنت بصورة ملحوظة منذ الأحداث المأساوية التي وقعت في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٩٦. بيد أنها نوهت إلى أن استعادة عملية السلم لا تزال تتعثر بفعل انتهاكات وقف إطلاق النار والأعمال الخطيرة الأخرى، ولا سيما احتجاز أعضاء لجنة انتهاكات وقف إطلاق النار ولجنة نزع السلاح في زويدرو يوم ١٧ أيلول/سبتمبر، واستيلاء الجبهة الوطنية القومية الليبرية على غرينفيل في شهر أيلول/سبتمبر، ومذبحة سينجي التي وقعت يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر وراح ضحيتها ٢١ مدنيا لا ذنب لهم. وأدانت اللجنة أيضا المحاولة السافرة التي وقعت يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر لاغتيال عضو البرلمان، السيد تشارلز تيلور، زعيم الجبهة الوطنية القومية الليبرية. وهذا الحادث، الذي وقع في قصر الرئاسة، هو قيد التحقيق من جانب فريق يتألف من وزارة العدل وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقررت اللجنة أن ترفع إلى رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، للنظر، توصية باتخاذ التدابير اللازمة ضد الأطراف المسؤولة عن هذه الأعمال.

٥ - كما اعتمدت لجنة التسعة مدونة لقواعد سلوك مجلس الدولة، بغية كفالة تطابق أفعال وسلوك أعضائه مع نص وروح اتفاق أبوجا. وتشتمل مدونة قواعد السلوك، التي وافق عليها جميع أعضاء المجلس، على تدابير جزائية يتخذها رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حال انتهاك أحكامها.

٦ - ونوهت اللجنة، مع القلق، إلى استمرار الانقسامات داخل مجلس الدولة. ومع أنها استغلت فرصة وجودها في مونروفيا لمحاولة تيسير انعقاد اجتماع للمجلس، الذي لم يجتمع منذ حادث إطلاق النار الذي وقع يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، فإنها لم تتمكن من ذلك نظرا لصعوبة إيجاد مكان يعتبره جميع أعضاء المجلس محايدا ومأمونا.

الأعمال التحضيرية للانتخابات

٧ - لاحظت لجنة التسعة أن الامتثال الصارم لاتفاق أبوجا، وبخاصة فيما يتعلق بنزع السلاح، أمر ضروري لتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات. وقامت في هذا السياق، بإنشاء لجنة فرعية تتولى، تحت رئاسة وزير خارجية نيجيريا وبالتشاور مع الأمم المتحدة والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية، استعراض مسألة الانتخابات ووضع الطرائق اللازمة للعملية الانتخابية.

٨ - وأنشأ مجلس الدولة من جانبه لجنة لتتولى التماس آراء الزعماء المدنيين الليبريين وقادة الفصائل الليبرية فضلا عن آراء شركاء الحكومة الخارجيين بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبريا. وتركز اللجنة عملها حاليا على استعراض القوانين الانتخابية الليبرية وعلى الأحكام الدستورية الليبرية؛ وإنشاء آلية إدارية مستقلة ومحايدة لإدارة العملية الانتخابية؛ ودور المجتمع الدولي في إجراء الانتخابات؛ والمساعدة التقنية والسوقية والمالية اللازمة لدعم العملية الانتخابية.

٩ - وفي هذا السياق، تلقيت طلبا من الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية بإرسال فريق استقصاء تقني إلى ليبريا لدراسة هذه المسائل. وأعتزم إيفاد الفريق إلى ليبريا في غضون الأسابيع المقبلة. وسيجري الفريق مشاورات مع الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومع سائر الأطراف المهتمة بهدف إعداد توصيات بشأن الاضطلاع بالعملية الانتخابية والدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به في هذا المضمار. وفي الوقت نفسه، تم ندب موظف لشؤون الانتخابات إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لمساعدة ممثلي الخاص في الاضطلاع بهذا الجانب من ولاية بعثة المراقبين.

١٠ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمع السيد لانسانا كوياتي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، باللواء ساني أباتشا، رئيس دولة نيجيريا ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمناقشة جملة أمور منها كيف يتسنى للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية زيادة جهودهما التعاونية دعما لعملية السلام في ليبريا. وتم الاعتراف بأهمية استمرار المشاورات الوثيقة بين المنظمتين بشأن جميع المسائل المتصلة لعملية السلام في ليبريا والتأكيد مجددا عليها.

ثالثا - الجوانب العسكرية

حالة وقف إطلاق النار وفض الاشتباك بين القوات

١١ - لا يزال وقف إطلاق النار ساريا في مونروفيا وفي معظم أنحاء ليبريا. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وافق الحاج كروما وروزفلت جونسون، قائدا جناحي حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا، على وقف الأعمال العدائية في غرب البلد وعلى إنشاء منطقة عازلة بين قواتهما. ووافقا أيضا على إنشاء لجنة مشتركة مؤلفة من قادتهما الميدانيين من أجل كفالة وقف الأعمال العدائية والإشراف على فض اشتباك قواتهما. وقام فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا بزيادة عدد دورياتها في المنطقة، ولاحظا أن الفصيلتين، وإن كانت الحالة في غربي البلد ما تزال هشة، قد بدأتا بتنفيذ اتفاقاتهما.

١٢ - وظلت معظم المناطق الواقعة في الجنوب الشرقي هادئة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأنجزت اللجنة المعنية بانتهاكات وقف إطلاق النار تحقيقاتها في ادعاء المجلس الليبري للسلام بأن الجبهة الوطنية القومية الليبرية قد استولت على مدينة غرينفيل (انظر الخريطة المرفقة). واستنتجت اللجنة أن الجبهة قد اجتاحت المدينة لبعض الوقت خلال شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في انتهاك لاتفاق أبوجا. وكما ذكر آنفا، نظرت لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية في اجتماعها المعقود في مونروفيا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر في تقرير اللجنة المعنية بانتهاكات وقف إطلاق النار وقررت لجنة التسعة أن تحيل التقرير إلى رئيس الجماعة الاقتصادية لاستعراضه واتخاذ الإجراء الملائم بشأنه.

١٣ - وزعم المجلس الليبري للسلام أيضا أن الجبهة الوطنية القومية الليبرية تحرك قواتها شمالا باتجاه زويدرو في إطار خطة لمهاجمة المنطقة. ونفت الجبهة تلك الادعاءات. وحاولت اللجنة المعنية بالانتهاكات

إجراء تحقيق في المسألة لكن مساعيها لم تتكلل بالنجاح لغاية الآن بسبب عدم تعاون المجلس الليبري للسلام بشأن الترتيبات الأمنية الخاصة بالقيام بزيارة إلى المنطقة. وفي الوقت نفسه، طلب ممثلي الخاص إلى تشارلز تايلور عدم التفكير بشن أي هجوم على زويدرو و/أو المناطق المحيطة بها.

انتشار فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

١٤ - مازال قوام قوة فريق الرصد مؤلفا من ٧ ٥٠٠ فرد من جميع الرتب ولا يزال ضمان تحقيق الأمن في مونروفيا في رأس أولوياته. وبناء عليه، فإن الشطر الأعظم من أفراد فريق الرصد ينتشرون في مونروفيا وفي المناطق المحيطة بها، وبضمنها كاكاتا ونهر بو. كما ينتشر فريق الرصد في بوكانان. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسلت كتيبة من قوات فريق الرصد إلى غرينفيل من أجل تسهيل وقف الأعمال العدائية هناك. كما يتخذ فريق الرصد حاليا خطوات للانتشار في ميناء هاربر وهو الميناء الوحيد الذي لا تنتشر فيه حاليا قوات من فريق الرصد.

١٥ - وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ القوام العسكري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة ٢٣ مراقبا (انظر المرفق). وواصلت بعثة المراقبين وفريق الرصد الإعداد لنزع السلاح ولتسيير دوريات مشتركة في مقاطعتي ماونت كاب غراند وبومي الواقعتين في الغرب ومقاطعتي بونغ ونيمبا الواقعتين في الشمال من أجل رصد وقف إطلاق النار والجوانب العسكرية الأخرى من اتفاق أبوجا.

١٦ - ومن المتوقع أن يتم نشر ١١ مراقبا عسكريا إضافيا إلى ليبريا في الأسابيع المقبلة مما يرفع قوام المكون العسكري لبعثة المراقبين إلى ٣٤ مراقبا. وسينتشر هؤلاء المراقبون في مونروفيا وفي أماكن أخرى داخل البلد، بالاقتران مع نشر فريق الرصد وبدء نزع السلاح. وسيتوقف نشر مزيد من المراقبين العسكريين إلى ليبريا على التقدم في عملية السلام، وبخاصة فيما يتعلق بنزع السلاح وتسريح الجنود.

نزع السلاح

١٧ - استنادا إلى الجدول الزمني المنقح لتنفيذ اتفاق أبوجا، من المقرر أن يبدأ نزع السلاح وتسريح الجنود في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. ولقد عرضت في تقريري المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر مفهوم تنفيذ هذه العملية. وبالرغم من عدم تنفيذ الفصائل لوقف إطلاق النار وفض اشتباك القوات بحلول ٣١ آب/أغسطس تنفيذا كاملا، فقد طلبت لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية إلى فريق الرصد أن يتخذ الخطوات اللازمة للتحضير لبدء نزع السلاح في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، على أساس القوة العاملة والسوقيات المتوفرة حاليا في الميدان. وتحقيقا لهذه الغاية، أشار قائد قوة فريق الرصد إلى أنه سيبدأ بنشر قوات الفريق في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى مواقع نزع السلاح التالية: فوينجاما، وبو ووترسايد، ومعسكر ناما، وقرية "منظمة إنقاذ الطفولة"، وزويدرو، وتوبمانبرغ. وسيجري نزع السلاح في مونروفيا في معسكر شافلين وفي غرينفيل. وسينتشر المراقبون العسكريون التابعون للبعثة إلى جانب فريق الرصد في مواقع نزع السلاح. ويتوقف بدء هذه العملية، بطبيعة الحال، واختتامها بنجاح في حقيقة الأمر على عزم زعماء الفصائل على تقديم المقاتلين التابعين لهم من أجل نزع سلاحهم.

١٨ - ويرد أدناه في الفقرات ٢٦ إلى ٢٨ وصف لحالة التخطيط الراهنة المتعلقة بتسريح المقاتلين بعد نزع سلاحهم.

اجتماع رؤساء أركان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

١٩ - عقد الاجتماع الرابع عشر لرؤساء أركان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مونروفيا في ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وأكد رؤساء أركان بوركينا فاصو وغامبيا وغانا وكوت ديفوار ومالي والنيجر تعهدات حكوماتهم في المساهمة بقوات إضافية إلى فريق الرصد شريطة توفر الموارد السوقية اللازمة. ويصل مقدار هذه التعهدات إلى ٢٥٠ ٢ جنديا إضافيا. وطلبت أمانة الجماعة الاقتصادية إلى جميع البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات في فريق الرصد أن توافيها بتفاصيل الاحتياجات السوقية اللازمة لنشر وحداتها بهدف تقديم تلك الاحتياجات إلى البلدان المانحة.

رابعا - حقوق الإنسان

٢٠ - يتسم النزاع الدائر في ليبريا بميل جميع الفصائل إلى ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد المدنيين الأبرياء. وقد شجبت لجنة التسعة التابعة للجماعة الاقتصادية هذا الميل خلال اجتماعها المعقود يومي ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ودعت الفصائل إلى وقف هذه الممارسات. غير أن قدرة بعثة مراقبي الأمم المتحدة ومجموعات حقوق الإنسان المحلية على معالجة انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها قد أعيقت نتيجة أعمال النهب التي تلت اندلاع القتال في مونروفيا في ٦ نيسان/أبريل. وتعكف جماعات حقوق الإنسان المحلية على إعادة بناء قدرتها في هذا الميدان وواصلت بعثة المراقبين متابعة ولايتها المتعلقة بحقوق الإنسان في مجالي التحقيق والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، ومساعدة مجموعات حقوق الإنسان المحلية في أداء عملها، على حد سواء. وفي هذا السياق، تواصل بعثة المراقبين، بالتعاون مع وزارة العدل وفريق الرصد ومجموعات حقوق الإنسان المحلية، تحقيقاتها في المذبحة التي وقعت في ٢٨ أيلول/سبتمبر والتي ذهب ضحيتها ٢١ من المدنيين الأبرياء في سنجي، كما تتابع الادعاءات الأخرى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان بقدر ما تسمح إمكانياتها المحدودة من الموارد والموظفين.

٢١ - وكما أشرت في تقريري الأخير، كلفت موظفا لشؤون حقوق الإنسان لمساعدة ممثلي الخاص في الاضطلاع بهذا الجانب من ولاية بعثة المراقبين وأنا الآن بصدد اتخاذ الخطوات اللازمة لتعيين موظفين إضافيين لشؤون حقوق الإنسان في بعثة المراقبين. وبعد أن تعزز بعثة المراقبين أنشطتها في مجال حقوق الإنسان، ستواصل، وفقا لولايتها، مساعدة مجموعات حقوق الإنسان المحلية في جمع التبرعات اللازمة للتدريب والدعم السوقي. وأدعو المجتمع الدولي أن ينظر في الطرق التي يمكنه بواسطتها المساعدة في هذا المضمار وتقديم المساعدة التقنية والسوقية إما من خلال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في ليبريا أو على أساس ثنائي.

خامسا - الجوانب الإنسانية

الإغاثة وإعادة التوطين

٢٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مجتمع الأنشطة الإنسانية الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للمدنيين في جميع المناطق التي يمكن الوصول إليها. ويؤمل أن تتمكن وكالات الإغاثة قريبا من بدء العمل في الجنوب الشرقي بعد انتشار فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غرينفيل. وفي الوقت الراهن، لا يتيسر الوصول، بالنسبة لمجتمع الأنشطة الإنسانية، إلا إلى ٤ مقاطعات من ١٣ مقاطعة. ومع ذلك، فمازال المدنيون وموظفو الإغاثة الإنسانية يتعرضون للمضايقات والإيذاء على يد المقاتلين. ويحرم السكان المدنيون في مناطق عدة من حرية التنقل، حيث يتم اكراه السكان على العمل بالسخرة، أو تتعرض احتياطياتهم الغذائية الهزيلة ومحاصيلهم القائمة وممتلكاتهم الشخصية للنهب من جانب المقاتلين. وفي بعض الحالات، طلب المدنيون من موظفي الإغاثة أن لا يحضروا لهم أغذية مخافة أن تجر عليهم فقط المزيد من المضايقات والمعاناة.

٢٣ - أما بالنسبة لمجتمع الأنشطة الإنسانية، فقد احتجز المقاتلون في ١٧ تشرين الأول/اكتوبر فريقا للإغاثة الإنسانية مشتركا بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وذلك في مقاطعة غراندكيب ماونت. ومع ذلك، فمن المتوقع أن تتحسن الحالة عقب الاتفاق الذي أبرم بين جناحي حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا من أجل وقف القتال. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر جرى في فيبي بمقاطعة بونغ الاستيلاء على إمدادات للإغاثة ومركبات ومعدات مملوكة لبرنامج الأغذية العالمي والاتحاد اللوثري العالمي، وتعرض أفرادهما للمضايقات والاحتجاز. وقد كان لحادث إطلاق النار بقصر الحكومة في مونروفيا في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، بما أدى اليه من تصعيد التوتر بين الفصائل، أثره الضار على العمليات الإنسانية في الداخل، وأفضى إلى تهديدات بأخذ موظفي الإغاثة كرهائن إذا ما ألقي القبض على أحد فيما يتصل بهذا الحادث.

٢٤ - ولا تزال حالة اللاجئين دون تغيير من حيث الجوهر منذ قدمت تقريري الأخير. وعلى الرغم من أنه من المقرر، وفقا للجدول الزمني الجديد لتنفيذ اتفاق أبوجا، أن تبدأ إعادة اللاجئين الليبريين إلى وطنهم في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، فإن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لا يمكنها استئناف خطتها للإعادة الطوعية إلى الوطن قبل أن تكون هناك دلائل واضحة على استعادة السلم والأمن بصفة دائمة في مناطق العودة الرئيسية.

٢٥ - كذلك حال استمرار فقدان الأمن دون قيام المفوضية بتقديم المساعدة للغالبية من اللاجئين من سيراليون المقيمين في المناطق الريفية من ليبريا. وتواصل المفوضية وشركاؤها توفير الحماية والدعم لنحو ٣٠ ٠٠٠ لاجئ من سيراليون في منطقة مونروفيا. ويتوقع أن تلتمس الغالبية العظمى من هذه المجموعة المساعدة من المفوضية في العودة إلى الوطن خلال الاثني عشر شهرا القادمة.

التسريح

٢٦ - لقد قدمت في تقريري المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، خطة للتسريح وضعها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، بالتشاور مع حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا، والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية والفصائل. وتشمل الخطة برنامجا من مرحلتين. وتبدأ المرحلة الأولى بمجرد نزع سلاح المقاتلين، ويتم خلالها تسجيلهم وإجراء مقابلات معهم وتقديم بعض المشورة إليهم وفحصهم طبيا. وبعد ذلك تبدأ المرحلة الثانية حيث يستوعب الذين ليس لهم أسباب حاضرة لكسب الرزق ضمن "أنشطة سد الفجوات"، أي في مشاريع العمل والتدريب مما سيساعد على ضمان تشغيلهم بصورة منتجة. وذلك من شأنه أن يساعد على سد الفجوة بين برنامج نزع السلاح وبرنامج إعادة الإدماج الأطول أجلا - وهذه تشكل المرحلة الثالثة ويجري حاليا التخطيط لها من جانب المانحين، ولكن من المرجح أن لا يبدأ تنفيذها قبل بضعة شهور.

٢٧ - وكما ذكر آنفا، يتخذ فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الخطوات اللازمة لبدء عملية نزع السلاح في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، فانه نظرا لعدم رغبة الفصائل في أن تنفذ تنفيذا تاما الخطوات الأولى لاتفاق أبوجا، أي وقف جميع الأعمال القتالية، وفض الاشتباك بين القوات، فإن الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج التسريح غير متوافرة ولا سيما فيما يتعلق بأنشطة سد الفجوات. ومع ذلك، فسيبدأ مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا عملية التسريح في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بالترادف، بالقدر الممكن، مع بدء عملية نزع السلاح. إلا أنه نتيجة لمحدودية الموارد المتاحة، فإن المساعدة الوحيدة التي يمكن تقديمها حاليا لعملية التسريح ستتمثل في التسجيل وإجراء المقابلات.

٢٨ - وكتدبير لسد الفجوات، يعمل مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية مع المنظمات غير الحكومية والمانحين من أجل تعبئة أي قدرات موجودة حاليا في الميدان لبدء أنشطة سد الفجوات فورا. ومع ذلك فإنه نظرا لأن القدرة الحالية لمجتمع الأنشطة الإنسانية محدودة جدا، فإن هذه التدابير المؤقتة لا يمكنها على أحسن تقدير إلا أن تفي بجزء ضئيل من الطلب المتوقع على أنشطة سد الفجوات. ولكي يتسنى استمرار برنامج التسريح، لا بد من توفير موارد إضافية بصورة عاجلة، سواء من ميزانية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا، التي ستقدم عما قريب إلى الهيئات التشريعية المختصة بالأمم المتحدة، أو من التبرعات. ويشكل نقص الموارد اللازمة لأنشطة سد الفجوات مشكلة يمكن أن تبلغ درجة الخطورة من شأنها أن تعرقل عملية السلام إذا ما وقع ما يرجح حدوثه إلى حد بعيد وهو أن يتحول المقاتلون السابقون، في حالة عدم وجود وسائل بديلة لكسب الرزق، إلى قطاع طرق أو ينضمون من جديد الى فصائلهم. ولذلك فإنني أدعو المجتمع الدولي إلى الاستجابة على وجه السرعة لهذه الحاجة العاجلة وأن يوفر الموارد اللازمة حتى يمكن للأنشطة الحاسمة لسد الفجوات أن تبدأ في أقرب وقت ممكن.

سادسا - الجوانب المالية

٢٩ - وفرت الجمعية العامة في قرارها ٣/٥١ المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، اعتمادا إجماليه ٠٠٠ ١٧٦ ٨ دولار، يقسم على الدول الأعضاء بمعدل ٠٠٠ ١٦٨ ١ دولار شهريا، لمواصلة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا للفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧، رهنا باتخاذ مجلس الأمن قرارا بتمديد ولاية البعثة.

٣٠ - وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة على النحو الموصى به في تقريري المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر (S/1996/858 و Add.1) وفي الفقرة ٣٨ أدناه، فسيطلب من الجمعية العامة في دورتها الحالية توفير الاحتياجات الإضافية اللازمة للبعثة.

٣١ - وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة منذ إنشائها ١٠,٥ ملايين دولار. بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ٠٠٠ ٧٧٤ ١ مليون دولار في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦.

٣٢ - ومنذ تقديم تقريري الأخير، لم تقدم أي تبرعات أخرى للصندوق الاستئماني لليبريا.

سابعا - الملاحظات والتوصيات

٣٣ - على الرغم من حادث إطلاق النار المثير للقلق الذي وقع في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بقصر الحكومة، كانت هناك بعض التطورات المشجعة نسبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد تصرف فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشكل سريع وحاسم استجابة للأحداث في ليبريا. كما اتخذت خطوات لمعالجة المسألة المعقدة وهي كيفية إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ليبريا. وثمة تطور إيجابي آخر وهو ما أبداه المجتمع الدولي مؤخرا من تأييد لمساعدة عملية احلال السلم في ليبريا. بالإضافة إلى ذلك، أكدت بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الاعراب عن تصميمها على زيادة حجم قوة فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، رهنا بتوفير الموارد السوقية والمالية.

٣٤ - وقد نظرت البلدان المانحة وبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، خلال مؤتمر خاص بشأن ليبريا عقد على مستوى العمل في نيويورك في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، برعاية الأمم المتحدة، في مختلف جوانب حفظ السلام وبناء السلام في ليبريا التي تتطلب دعما خارجيا من أجل تدعيم عملية السلام عموما. وستواصل تلك البلدان النظر في هذه المسائل على المستوى الوزاري خلال مؤتمر سيتم عقده في بروكسل في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، برعاية حكومة هولندا. وإنني أناشد المانحين المسارعة الى ترجمة إعرابهم عن المساندة الى اشتراكات ملموسة، بما في ذلك توفير الموارد الحاسمة

اللازمة لتوسيع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتسريح المقاتلين وإجراء الانتخابات.

٣٥ - ولقد أعرب عن القلق خلال الاجتماع الذي عقد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر لأن إحراز تقدم في عملية السلام قد تأثر تأثرا عكسيا بعدم قيام قادة الفصائل بابلاغ مقاتليهم بصورة وافية بالجدول الزمني المنقح لاتفاق أبوجا، وبضرورة وقف الأعمال القتالية، وفض الاشتباك، والتحضير لعملية نزع السلاح والتسريح. وللمساعدة في هذه العملية، فإنني أبحث مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره، إمكانية إنشاء برنامج إعلامي منسق في ليبريا، يقوم على البرامج الإذاعية. ويجري إيفاد بعثة الى ليبريا لاستعراض هذه المسألة ووضع توصيات بشأن كيفية تسهيل نشر المعلومات على نطاق أوسع.

٣٦ - وعلى الرغم من أنه كان هناك في الآونة الأخيرة بعض التطورات الايجابية، فما زال العداء وانعدام الثقة المتأصلان والمتولدان من هذا الصراع المطول يشكلان تهديدا لعملية السلام في ليبريا. ومن المهم أن يتخذ قادة الفصائل والزعماء المدنيون الخطوات اللازمة للتغلب على هذه العقبات والعمل معا على نحو بناء في إطار مجلس الدولة حتى يمكن لعملية السلام أن تمضي قدما. وقد كان مشجعا لي في هذا الصدد التقارب الذي تم مؤخرا بين جناحي حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبريا. بيد أنه ما زال يساورني القلق لاستمرار التوترات بين بعض الفصائل الأخرى لا سيما الجبهة الوطنية القومية الليبرية والمجلس الليبيري للسلام. وإني أناشد قادة هذه الفصائل أن يطرحوا خلافاتهم جانبا في سبيل إحلال السلام في بلدهم، وأن يستخدموا العملية السياسية، بدلا من الوسائل العسكرية، لتحقيق مصالح من يدعون تمثيلهم. كما أناشدهم تسهيل تسليم المساعدة الإنسانية التي تمس اليها الحاجة الى من يحتاجونها.

٣٧ - وفي تقريري الأخير الى مجلس الأمن، قدمت توصيات، وفقا لما طلب في القرار ١٠٧٠ (١٩٩٦) المؤرخ ٣٠ آب/ أغسطس، بشأن السبل الاضافية التي يمكن بها لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا أن تدعم عملية السلام في ليبريا. وفي رسالة وجهها اليّ رئيس المجلس في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر (PRST/1996/917)، أفاد الرئيس بأن المجلس يرحب بهذه التوصيات ويطلب اليّ وضع كافة الترتيبات المناسبة اللازمة لتنفيذها، على أن يكون مفهوما أن نشر الأفراد والموارد السوقية اللازمة لهذا الغرض لن يضطلع به إلا إذا أحرز تقدم كاف من جانب الفصائل في تنفيذ اتفاق أبوجا. وبناء عليه، سأقدم عما قريب الى الهيئات التشريعية المختصة ميزانية منقحة لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا.

٣٨ - وحتى ذلك الحين، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا لفترة أخرى مدتها أربعة أشهر، حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٧. وخلال هذه الفترة، سأواصل إبقاء الحالة في ليبريا قيد الاستعراض الدقيق، وسأقدم الى مجلس الأمن بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ تقريرا مرحليا يتضمن، في جملة أمور، توصيات بشأن الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به في تسهيل إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ذلك البلد.

مرفق

تكوين العنصر العسكري لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦

بنغلاديش	٣
الصين	٢
الجمهورية التشيكية	-
مصر	٤
الهند	٣
كينيا	٥
ماليزيا	٢
نيبال	-
باكستان	٢
أوروغواي	٢
المجموع	٢٣

- - - - -

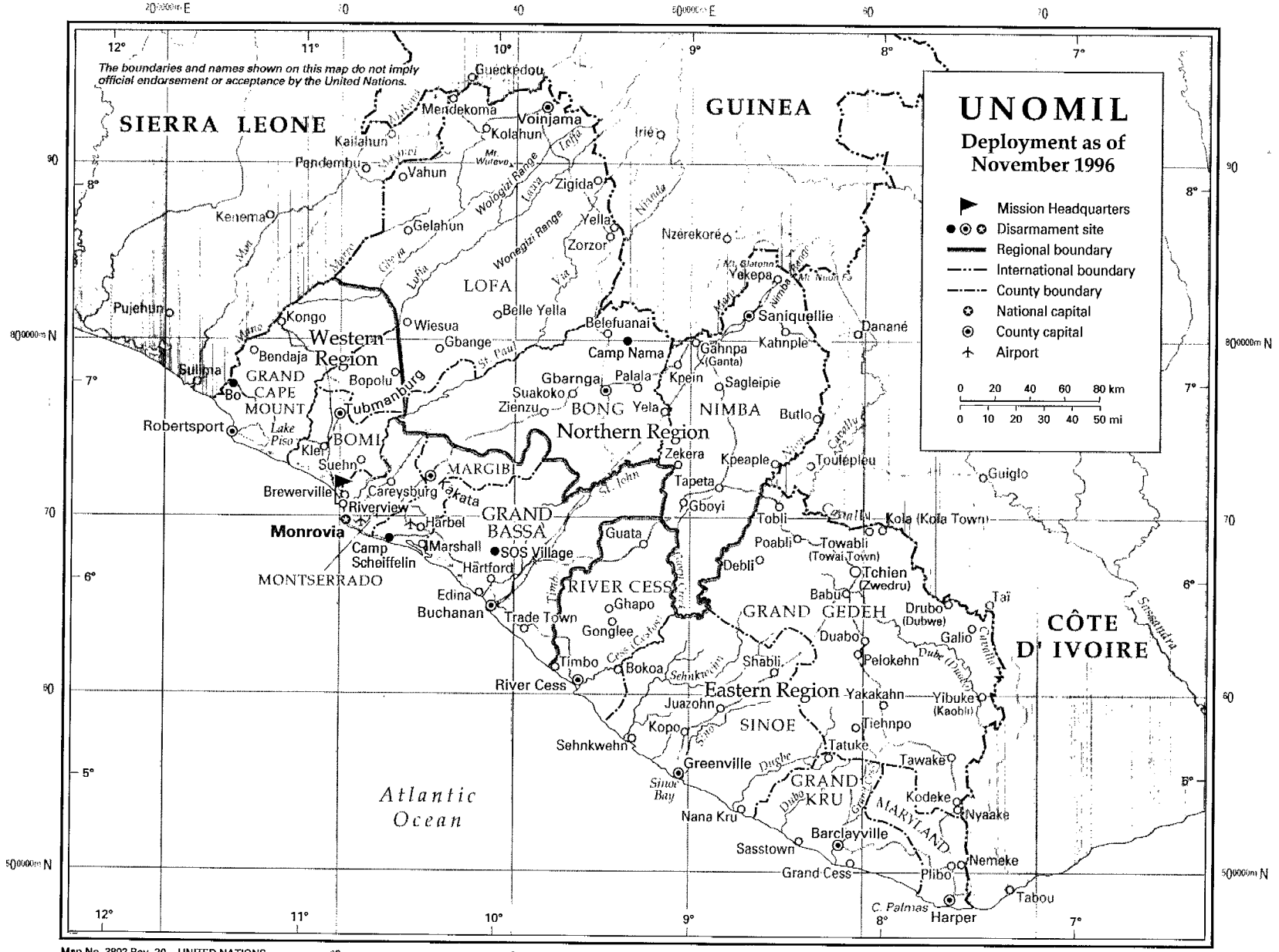

Map No. 3802 Rev. 20 UNITED NATIONS
November 1996

Department of Public Information
Cartographic Section